

المؤتمر العلمي الدولي العشرين

جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد
فندق فينيسيا - بيروت
الأربعاء والخميس
٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥



الاستقبال



التقيب مستقبلاً القاضي النوري

المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

كفاءة وجودة التقارير المالية وتضمن عرضاً للفروقات بين المفايير الدولية للتقارير المالية IFRS وتلك المعتمدة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة SMEs والعلاقة بين تطبيق هذه المفايير على تخفيض تكلفة وعبء جودة التقارير المالية والتأثير على قرارات المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية والتطمينات لناحية جودة التقارير المالية ونوعية تقرير المدقق.

المذكورين والتحديات في تطبيقها. بينما ناقشت الجلسة الثانية تطور تقرير المدقق الخارجي وفقاً للاصدارات الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتدقيق وتم خلاله عرض معايير التدقيق الدولية الجديدة والمعدلة من ISA 700 إلى ISA 706 وايضاً المعيار 570 ISA الاستمرارية. وتم طرح خلفية وأسباب التغييرات في تقرير المدقق والتحديات التي تفرضها متطلبات هذه المفايير الجديدة والمعدلة على كل من المدقق وإدارة المنشأة.

اما في الجلسة الثالثة التقارير المالية والإطار التنظيمي لقطاع التأمين تناول المشاركين المتطلبات التنظيمية المحلية والمعايير IFRS 4، وتأثير وأهمية الشفافية في الإحتساب الإكتواري على التقارير المالية لشركات التأمين.

وعرضت الجلسة الرابعة أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على النمو الاقتصادي والشفافية في المحاسبة العامة IPSAS حيث تناول البحث عرضاً للمتطلبات الاساسية لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS وأهمية تطبيق هذه المفايير على النمو الإقتصادي وشفافية المحاسبة العامة ومدى التأثير على توفير جودة التقارير المالية في القطاع الحكومي.

وفي الجلسة الخامسة والأخيرة، عرض المحاضرين أثر المفايير الدولية للتقارير

عقدت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC مؤتمرها العلمي الدولي العشرين خلال يومي 25 و26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في بيروت تحت عنوان جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد Quality Financial Reporting Serving the Economy برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ تمام سلام.

تضمنت جلسات المؤتمر بحوثاً علمية وعرضاً لتجارب وممارسات العديد من الهيئات المهنية والرقابية في لبنان والدول العربية والأجنبية جرت مناقشتها في جلسة افتتاحية وخمس جلسات عمل¹.

تمحورت الجلسة الإفتتاحية حول جودة التقارير المالية واخفاقات التدقيق وأهمية جودة التقارير المالية على عملية قرار المستثمر وبالتالي على الاستثمارات على الاقتصاد ككل وأهمية جودة التدقيق في تقديم تطمينات للمساهمين ومستخدمي البيانات المالية لناحية نوعية البيانات المالية وتأثير اخفاقات التدقيق على المعلومات المالية المقدمة.

وتناولت الجلسة الأولى الادوات المالية، الاعتراف والقياس والافصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية 7 و9 من خلال عرض المعيار الدولي للتقارير المالية 7 IFRS و9 ومناقشة التحديثات الأخيرة على المعيارين



ترحيب من عضو مجلس النقابة نبيل شجاع وامين عام النقابة نادين عون



امين عام المؤتمر سليم عبد الباقي



فرقة غي مانوكيان خلال الافتتاح



أمير غندر يلقي كلمة الاتحاد الدولي للمحاسبين



النقيب عبود يلقي كلمة النقابة



مدير عام وزارة العدل القاضية ميسم النويري تلقي كلمة راعي المؤتمر

برعاية رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ممثلاً بالمديرة العامة لوزارة العدل القاضية ميسم النويري، افتتحت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان مؤتمرها الدولي العشرين بعنوان «جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد» في فندق فينيسيا بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين وسط مشاركة كثيفة من المهتمين.

إفتتح المؤتمر أمين عام المؤتمر الأستاذ سليم عبد الباقي الذي قال: «يَشْرَفُنِي أَنْ أَقْفَ أمام هذا الحضور المُمَيِّز من رجال الدولة والمسؤولين، من أبناء المهنة، الهيئات الناظمة، هيئات الرقابة والمُشرِّعين، المُستثمرين ورجال الأعمال، مُرْحَباً بكم في المؤتمر الدُولي العشرين لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان جَوْدَةَ التقارير المالية في خدمة الإقتصاد.

يهدف هذا المؤتمر إلى تسليط الضوء على دور التقارير المالية وجَوْدَةَ أعمال التدقيق والتي تؤثر على القرارات الإستثمارية في قطاع الأعمال وبالتالي على نمو وتطوّر الاقتصاد.

مع تطوّر الأعمال وتنوُّع الأسواق والأدوات المالية وعقد التجارة، وتطوّر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ووكالات التصنيف وسُرعة إتخاذ القرار الإستثماري، زادت حاجة المُستثمرين وصنّاع القرار كمستخدمين للبيانات المالية الى نوعية بيانات وايضاحات عالية الجَوْدَةَ عن مُحاسبة المنشآت التي تولّت هذه الاستثمارات وادارتها، والى جَوْدَةَ تقارير مُدقّقي الحسابات حولها التي تلبّي حاجة هؤلاء المُستخدمين في الحصول على معلومات صحيحة موثوقة وجوهريّة يُعتمد عليها في إتخاذ القرارات الإقتصاديّة، وأصبحت الجَوْدَةَ في تقارير المُدقّق تزيد من ثقة المُستثمر وتُعزز مصداقية البيانات المالية الصادرة عن الإدارة.

إن تقرير مُدقّق الحسابات هو أحد العناصر الأساسية في نظام الرقابة ضمن بيئة الأعمال، ونحن أبناء المهنة نتحمّل مسؤولية جَوْدَةَ هذا التقرير، لكنّه ليس الوحيد المُؤثّر على مستوى

المحاسبة والتدقيق؛

- الأنظمة المحاسبية والضريبية؛
- حوكمة الشركات وقانون التجارة؛
- أنظمة المعلوماتية والبرامج؛
- أعراف وأخلاقيات ممارسة مهنة الأعمال، ومهنتي التدقيق والمحاسبة،

لدينا جميعاً مصلحة مشتركة في تعزيز الجَوْدَةَ في التقارير المالية، ولا يجب أن ننتظر حدوث أزمة مالية جديدة كما حدث سابقاً، التي ما زلنا نعاني تداعياتها، لكي نناقش ونُقيّم أهمية الجَوْدَةَ في خدمة الإقتصاد والمجتمع، بل يجب علينا أن نتصّرف ونُنسّق الجهود كل في إطار

النوعية، فالمطلوب تضاعف جهود كافة الهيئات من مُنظمي المهنة وصنّاع القرار وهيئات الرقابة والمُستثمرين والمُشرِّعين لمُراجعة وتمتين القواعد والأنظمة والمواد القانونية كلٌّ ضمن مسؤوليته وصلاحيته، وإنّ حُسن التنسيق والتكامل بين هذه الهيئات هو العامل الذي يُساهم في تحقيق ورفع الجَوْدَةَ.

إننا ننظر الى الجَوْدَةَ في إطارها المُتكامل مع بيئة الأعمال لجهة كل من:

- مناهج التعليم الجامعي وإعداد الجهاز البشري المُؤهل؛
- القوانين والتعاميم ذات العلاقة بمهنتي

والمجلس وقد بقي من ولايته ما يقارب الخمسة أشهر، هناك الكثير من العمل خلال الثلث الاول من العام 2016 وانني مؤمن ان العمل لم يبدأ مع هذا المجلس ولن ينتهي مع انتهاء ولايته باعتبار أن عمل المجالس والمؤسسات استمرارية ضمن رؤية نقابة مهنية واضحة، وفي هذا السياق اعلن اليوم بانني اعلم في سياق مع الزمن بمعاونة امين سر المجلس ومحامي النقابة واحد الزملاء على الانتهاء من دراسة مشروع حيوي للنقابة، سيتم رفعه الى المجلس ليحيله بدوره، بعد الموافقة عليه، الى الجمعية العمومية وذلك في معرض اقرار مشروع موازنة النقابة للعام 2016.



درع النقابة الى راعي المؤتمر دولة رئيس مجلس الوزراء

ان هذا الملف سوف يحقق حلمًا وأملًا طالما انتظرناه، ألا وهو، شراء قطعة ارض مستقلة للنقابة، من أجل بناء بيت المحاسب المجاز

عليها، بيت سيكون انشالله صرح نقابي مميز يليق بنقابتنا واعضاءها ووطننا الحبيب لبنان.

سيداتي سادتي

بالرغم من الظروف الصعبة والمستجدات الامنية في لبنان والعالم، والتي هزت ضمير البشرية جمعاء، أبيننا الا أن يكون عقب دماء شهدائنا الابرياء، أهلنا واخوتنا في ضاحية بيروت الجنوبية، دافعاً ومصدر اصرار على الاستمرار بتنظيم مؤتمرننا الذي يشكل منصة راقية للتفاعل واللقاء المهني العلمي وبارادة وطنية جامعة، ارادة الاستمرار والتطور والتجدد والانفتاح وتقبل الرأي الآخر، تلك الإرادة التي سوف تنتصر لا محال على دماغوجيات التعصب والتطرف.

دولة الرئيس،

ان اختيارنا لعنوان مؤتمرننا الذي تمتد اعماله لفترة يومين ”جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد“ ينبع من أهمية جودة التقارير والبيانات المالية والتي تعتبر الاساس في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذه البيانات، أكانوا مساهمين أو مستثمرين وممولين وهيئات رقابية وعامة الجمهور. لقد كنا في لبنان وما



درع النقابة الى الاتحاد الدولي للمحاسبين

نعمل لأن يصدر عن هذا المؤتمر أفكار وتوصيات عملية تُساهم في تعزيز مفاهيم جَوْدَة البيانات المالية، وجَوْدَة تقارير المدقق حولها ومدى ملاءمة الجَوْدَة وبيئة الأعمال ضمن القواعد والمفاهيم المهنية.

ختاماً يُسعدني أن أشكر حضوركم وجهودكم لنرتقي بمزاولة المهنة الى أعلى المستويات سائلاً الله التوفيق ومُتمنياً لمؤتمرننا هذا النجاح.

ثم القى نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان الأستاذ إليي عبود كلمة، قال فيها: «وتساءلون ماذا بعد؟ ماذا في جعبة النقيب

مسؤوليته. إن مؤتمرننا الذي يُنعتد على مدار يومي الأربعاء والخميس 25 و 26 / 11/2015 يُشارك فيه ما يقارب (600) مُشارك من لبنان والعالم العربي والدولي، ويُحاضر فيه (30) محاضراً من نقابتنا وهيئات مهنية محلية وعربية ودولية، ويستضيف لأول مرة عدد من طلاب الجامعات المتفوقين من كليات إدارة الأعمال وذلك انسجاماً مع مسؤوليتنا الاجتماعية وتكاملاً ما بين المنهجية الأكاديمية للجامعات ومزاولة المهنة، ويتضمن إضافة الى حفل الافتتاح والمعرض المُواكب على (5) حُمس جلسات يليها التوصيات واختتام المؤتمر.

زلنا من الرواد في المنطقة والعالم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS المعتمدة في اعداد البيانات المالية للمنشآت الخاصة والتي هي من مسؤولية ادارتها والمدققة من قبل مدقق خارجي مستقل (أي مفوضي المراقبة او خبير المحاسبة المجاز)، بما يعطي صدقية لهذه البيانات لناحية خلوها من الاخطاء الجوهرية الشكل حماية لمصالح المساهمين والمستثمرين ليساهم بالتالي في استقرار الاسواق المالية وجذب الاستثمارات وتحفيز النمو. وفي هذا الاطار، لا يمكننا الا ان نؤكد على اهمية الاطار الرقابي الفعال في لبنان، والتكامل في التدقيق والمراقبة على الشركات أو المنشآت ذي المصلحة العامة، بين مدقق الحسابات من جهة والهيئات الرقابية من جهة أخرى ك لجنة الرقابة على المصارف ولجنة الرقابة على هيئات الضمان وهيئة الاسواق المالية ودوائر التدقيق الضريبي.

وعندما نتكلم عن جودة التقارير والبيانات المالية للقطاع العام، لا يمكننا الا ان نؤكد على اهمية تطبيق ”معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام“ في اعداد البيانات المالية المجمعة والموازنات الحكومية، بناء على مبدأ الاستحقاق، بما يعزز مبدأ الشفافية في ادارة وانفاق المال العام وتعزيز مبدأ المحاسبة والمساءلة، وبالتالي، تعزيز مشاركة الرأي العام وفتته بالمالية العامة اضافة الى ذلك فان اعتماد الابلاغ الحكومي على اساس مبدأ الاستحقاق من خلال بيانات مالية شفافة يؤمن للمستثمرين الصورة الواضحة حول قدرة الدولة على تحقيق اهدافها والايفاء بالتزاماتها.

وفي سياق المحاسبة والمساءلة ”نحن بدنا نحاسب ونحننا اللي لازم نحاسب لانونحننا خبراء المحاسبة“. لكن محاسبتنا ومساءلتنا تأتي ضمن عملية علمية وموضوعية وهي هادفة وبناءة.

إنه لمن الطبيعي أن تخضع المنشآت أو الشركات الخاصة، وهي عصب الاقتصاد الوطني والمصدر الاساسي في تمويل المالية العامة لاعمال التدقيق من مدقق خارجي

مستقل ولاعمال الرقابة من الدوائر الضريبية وغيرها من الهيئات الرقابية، لكنه من غير المقبول ان تبقى حسابات الدولة اللبنانية غير خاضعة لاعمال التدقيق والرقابة من قبل هيئة رقابية عليا مستقلة عن السلطة التنفيذية؟؟؟ ونحن لا نتكلم هنا فقط عن البيانات المالية العائدة الى القطاع العام والواجب اعدادها على اسس علمية واضحة بناء على معايير IPSAS بغية اظهار تلك البيانات الصورة العادلة لاداء الدولة ومركزها المالي، بل أن كلامنا يتعدى ذلك ليصل الى وضع ضوابط واجراءات رقابية مسبقة ولاحقة على المناقصات وكافة نفقات الدولة، للحد من الفساد ورائحة الصفقات المشبوهة التي تفوح من بعض الوزارات والادارات العامة واستغلال اصحاب بعض النفوذ والسلطة لمواقعهم وسلطتهم وهدر المال العام والانفاق غير المجدي.

فمن هنا، ومن خلال مؤتمرا الدولي العشرين نسلط الأضواء على الضرورة الملحة لانشاء اطار تشريعي عام، اي مشروع قانون لانشاء المجلس الاعلى للمحاسبة والمساءلة ليكون هو السلطة الرقابية المالية العليا في لبنان للقيام باعمال التدقيق والرقابة على كافة أعمال الوزارات والادارات العامة على انواعها، والتأكد من امتثالها بمتطلبات القوانين المرعية الاجراء، حيث يتكون هذا المجلس من رئيس الجمهورية رئيساً وعضوية كل من رئيس مجلس القضاء الاعلى ونقيب المحامين في بيروت ونقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وممثل عن مجلس النواب وممثل عن الهيئات الاقتصادية. أوليس رئيس الجمهورية هو رئيس البلاد وحامي الدستور والمؤسسات!!! أوليس من الطبيعي أن يكون رئيس البلاد هو نفسه رئيس المجلس الأعلى المقترح لتكون رئاسة هذا المجلس الادارة المعطاة لفخامته من أجل حماية الدستور وورعته ومراقبة عمل المؤسسات؟؟؟

وليكيف من يتباكى على صلاحيات الرئيس من هنا ومن يتذاكى من هناك فلا يقدم الا الكلام المعسول حول دور رئيس البلاد...فليحترموا المهل والاجال الدستورية ولينتخبوا رئيساً ويطبقوا عملية

المؤسسات رافة بالبلاد والعباد قبل أن ينحروا الجمهورية بعد أن أفرغوا رئاستها!!!
وضمن آلية عمل المجلس الاعلى المقترح وانشاء يقتضي اختيار المراقبين والمراجعين من قبل هذا المجلس مباشرة بناءً على معايير علمية واضحة من خارج القيد الطائفي والتدخل السياسي، ليكون ولاؤهم للبنان ومصصلحة شعبه فقط.

لن اطيل الكلام وفي الختام اكرر باسمي وباسم زملائي اعضاء مجلس النقابة، تقديم جزيل الشكر لدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ تمام سلام لرعايته الكريمة لهذا المؤتمر، وكذلك للبنك الدولي والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC لدعمهم الدائم لنقابتنا، والشكر كل الشكر لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وشركائنا من الهيئات المهنية الدولية وأخص بالذكر أمين عام مجلس مراقبة المصلحة العامة السيد غونزالو راموس ورؤساء كافة الهيئات الرقابية في لبنان والزملاء الاشقاء من البلاد العربية الشقيقة، والمعلنين والعارضين الذين ساهموا في انجاح هذا المؤتمر.

وإن شاء الله، لن يكون هذا اللقاء الاخير بيننا مؤكدين ان وحدتنا هي هويتنا، وهو بيننا وهو ممارسة مسؤولياتنا المهنية والوطنية.

وختام الكلمات في حفل الافتتاح كان مع ممثلة راعي المؤتمر رئيس مجلس الوزراء تمام سلام القاضية ميسم النويري، وقالت: ”هذا النشاط المنعقد اليوم في بيروت، إن دل على شيء فهو يدل على الحس الدائم لتفعيل دور خبراء المحاسبة المجازين ومسؤوليتهم في نزاهة مؤسساتنا الاقتصادية من خلال جودة التقارير المالية التي يعدونها بحيث تعكس هذه التقارير شفافية أوضاعها المالية وما يتصل بتلك الأوضاع من إجراءات تقرضها مصلحة المؤسسة ومصصلحة المتعاملين معه“.

لم يكن الأقتصاد اللبناني يوماً الا متميزاً بقدرته على الاندفاع والمبادرة والتكيف مع المتغيرات فضلاً عن متطلبات الهزات في الاسواق الاقليمية



في المعرض

والدولية حيث أتاحت له هذه الخصائص أن يستفيد موقع لبنان الجغرافي والسياسي لإنشاء مؤسسات خاصة أدركت كيفية إستقطاب الرساميل الباحثة عن مقر آمن تلمئن له كما تلمئن الى خدمة ادارة حكيمة لا ينقصها وضوح الرؤية أو ثقافة الشفافية. كل هذه العوامل سمحت للبنان بالنمو والأزدهار خلال عقدي الخمسينات والستينات من العقد الماضي واستمر ذلك خلال الأحداث الأليمة التي إندلمت في العام 1975 حيث تحققت في تلك الفترة ثورة اقتصادية كبيرة مع تسجيل معدل نمو مرتفع مقارنة مع غيرنا من المناطق العربية الأخرى حتى بات لبنان يعرف ببوابة الشرق لاقتصاديات دول المنطقة العربية ونافذة هذا الشرق على الغرب الصناعي والتكنولوجي.

أما اليوم فكم أوحجنا في لبنان لنهضة جديدة تعيد إلى لبنان دوره الأقتصادي والمالي لوضع البلد مجدداً في موقعه السليم في الخارطة الدولية. إن المنطلق لتحديد مستقبل بلدنا يبقى رهن وعينا على الأجابة على الأسئلة الصعبة التي تتناول المصير والمسار وهي الأسئلة التي تكاد أن تكون عامة في أفق كل منطقتنا العربية والشرق أوسطية التي بلغها اليوم غبار الدمار ودخان الحراك، ومع الأمل بالعمل معا على تخطي معوقات سير العمل الحكومي ومن منطلق فهم حاجات ومتطلبات البلد بقطاعه العام والخاص وفي ظل تردي الأوضاع العامة المحلية الراهنة والأرتدادات السلبية لأزمة المنطقة علينا كل الحرص أن يشهد لبنان من الناحية التشريعية إصدار أهم القوانين مؤخراً ولا سيما في المجال المالي والتي كان من شأن اقرار هذه القوانين تثبيت موقع لبنان ضمن المنظومة المالية الدولية وتجنبيه مخاطر عديدة كانت ستعكس مباشرة بصورة سلبية على قطاعنا الأقتصادية عامة والمالية خاصة ووضع مواطنيه في أزمة خانقة.

الحكومة وفي هذا الأطار تبذل جهداً للحفاظ على الأستقرار المالي مع تأمين الخدمات الأتجتماعية بالمستوى المتاح رغم الصعوبات التي تعترضها ولا زالت، خاصة إستمرار الأزمة

الأموال العامة ومعرفة ماهية مردودية هذا الأنفاق وتوجهاته.

لا بد من التنويه بعمل نقابة المحاسبة المجازين في لبنان ومبادراتها الدائمة وسعيها الدؤوب لتفعيل عمل الخبير المحاسب وتصويبه بحيث تشكل التقارير المحاسبية أسسا سليمة لتصحيح أوضاع المؤسسات الاقتصادية بما يدعم إستقرارها ونموها ويتيح لها اعتماد الجيدة لما لهذه الحوكمة من اثر ايجابي على نتائج الأستثمار وتالياً على مستويات النمو وزيادة فرص العمل وهذا أمر جوهري في لبنان، فعليه من الطبيعي أن تتعاون الدولة في كل المجالات مع نقابتكم الكريمة ولا سيما بالانفتاح على كل اقتراح يأتي في هذا الخصوص وتسسيق إصدار التشريعات اللازمة التي تقتضيها الحاجة ونتمنى لكم كل التوفيق ولضيوفكم الأقامة الطيبة في لبنان.

السورية وتداعياتها السلبية على البلد وهذا على جميع الأصعدة: الأمن، البيئية، البنى التحتية، موارد الدولة.

ومع ذلك، وبالرغم من مستويات النمو المتدنية التي شهدتها لبنان والمنطقة ككل في السنوات الأخيرة فقد حافظ لبنان على تصنيفه الائتماني ليبقى في درجة التصنيف عينها إنما مع تبدل النظرة اليه من نظرة مستقرة إلى نظرة سلبية.

أما بالنسبة للمال العام، فمما لا شك فيه أن أعمال التدقيق تهدف بالنتيجة إلى تثبيت صحة البيان في القطاع العام وجودتها وذلك ان أهميتها بنظر المواطن تشكل موجباً قانونياً واخلاقياً تفرض على المسؤول المعني وضع الكشف في الحسابات الصحيحة لتكون بتصرف الشعب لأخذ العلم بكيفية صرف

خلال الجلسة الرابعة في المؤتمر: النقيب عبود يدعو الى انشاء المجلس الأعلى للمحاسبة والمساءلة

ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العشرين لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان تحت عنوان: «جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد» عقدت الجلسة الرابعة تحت عنوان: «أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على النمو الاقتصادي والشفافية في المحاسبة العامة IPSAS».

التدقيق على حسابات الدولة منذ تأسيسه لاعتبارات خارجة على ارادته.

خلال الجلسة، كان للنقيب عبود مداخلة أكد فيها على أهمية ما تقوم به وزارة المالية لجهة إعادة تكوين الحسابات عن السنوات السابقة وأكد على تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والذي كانت النقابة قد قامت بتنظيم مؤتمر علمي متخصص حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والتي صدر عنها توصية من معالي وزير المالية حول تشكيل هيئة أو لجنة متخصصة تضم ممثلين عن كل من وزارة المالية ووزارة العدل ونقابة المحامين والبنك الدولي، بالإضافة الى اخصائيين دوليين في هذا المجال، لوضع خطة العمل الاجرائية الهادفة الى تحضير الأرضية المناسبة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إعداد مقترحات مشاريع القوانين اللازمة، وتحديد الموارد والإلتزامات المطلوبة لتطبيق هذه المعايير للبدء بتطبيقها مع وضع مهل زمنية لكافة الاجراءات والمقترحات المدرجة ضمن خطة العمل هذه.

وشدد عبود في مداخلته على أهمية الرقابة المسبقة واللاحقة في سياق مبدأ الشفافية في إعداد البيانات المالية في تدقيق حسابات الدولة من قبل هيئة عليا مستقلة عن طريق انشاء المجلس الأعلى للمحاسبة والمساءلة

الدولية للقطاع العام IPSAS والتي يجب اعدادها على مبدأ الإستحقاق وليس على الأساس النقدي والذي هو معتمد حالياً.

وشرح كذلك أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وما لها من ايجابيات على شفافية المالية العامة مع الأخذ بعين الإعتبار الصعوبات في تطبيقها من جهة تحديث القوانين المرعية الإجراء بهذا الخصوص وتحضير الجهاز البشري وبرامج المعلوماتية التي تسهل عملية تطبيق هذه المعايير.

شرح ممثل البنك الدولي محمد يحي عبد الكريم بعض متطلبات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لناحية تسجيل الأصول المادية المملوكة من الدولة وعملية لتحقيق الإيرادات وتسجيل المصاريف بناءً على مبدأ الإستحقاق حيث يتوجب تكوين مؤونات وتسجيل ذمم دائنة ضمن الدورة المالية التي تتم فيها الإيرادات والمصاريف وليس عند تحصيلها أو دفعها كما هو معتمد حالياً في لبنان.

وادرج عبد الكريم أهمية هذه المعايير والمراحل الانتقالية للدول لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS من مبدأ النقدي إلى مبدأ الإستحقاق.

أما الدكتور محمد غادر فقد أكد على ما جاء في كلمة النقيب على أن يتم التدقيق في حسابات الدولة من قبل هيئة رقابية مستقلة معتبراً بأن ديوان المحاسبة لم يتمكن من القيام بأعمال

ترأس الجلسة سعادة النائب ابراهيم كنعان الذي حاضر فيها أيضاً بالإضافة كل من مدير عام وزارة المالية الأستاذ الآن بيفاني والدكتور محمد غادر مدقق حسابات اول في ديوان المحاسبة والأستاذ محمد يحي عبد الكريم أخصائي الإدارة المالية العليا - البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تحدث النائب كنعان عن أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لما لها من تأثير إيجابي على المالية العامة وبالتالي تعزيزاً لمبدأ المحاسبة والمساءلة.

كما شدد كنعان على أهمية إقرار الموازنات العامة في مواعيدها الدستورية وتقديم حسابات شفافة تعكس الوضع المالي الصحيح للمالية العامة. حيث لا يجوز أن لا يتم استلام حسابات الدولة بشكل دوري وضمن المهل الدستورية من أجل دراستها والموافقة عليها من قبل لجنة المال والموازنة ومجلس النواب.

أما مدير عام وزارة المالية فقد عرض الخطوات التي تقوم بها الوزارة من أجل الإنتهاء من تكوين حسابات الدولة والتي شارفت على الإنتهاء منها وذلك بالعودة إلى الوثائق الثبوتية وكافة الأدلة التي تثبت القيود المحاسبية بالرغم من الصعوبات لعدم توفر بعض المعلومات من الدوائر الحكومية وبعض الوزارت.

وشرح عملياً الخطوات التي تتخذها الوزارة لتحديث إعداد البيانات المالية والتي تتماشى بشكل كبير مع متطلبات معايير المحاسبة

بموجب مشروع قانون يكون برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية كل من رئيس مجلس القضاء الأعلى ونقيب المحامين ونقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وممثل عن مجلس النواب وممثل عن الهيئات الاقتصادية. ويأتي هذا في إطار مبدأ الإدارة الرشيدة، ضمن مبدأ فصل الصلاحيات، حيث لا يجوز أن تتم أعمال التدقيق والمراقبة على حسابات الدولة وأعمال الوزارات والإدارات العامة من قبل ديوان المحاسبة الحالي أو أي هيئة رقابية تحت سلطة مجلس الوزراء، وهي السلطة التنفيذية، بل يجب أن تكون خاضعة لسلطة إشرافية مستقلة وبالتالي تكون رئاسة المجلس الأعلى للمحاسبة والمساءلة، بموجب قانون حديث، والمعطاة لرئاسة الجمهورية، هي بمثابة أداة تنفيذية لرئيس الجمهورية من أجل حماية أعمال التدقيق والمراقبة على حسابات الدولة

والدستور وانتظام عمل المؤسسات. وفي سياق متصل، أكد النقيب عبود على أهمية تأسيس المجلس الأعلى المحاسبة والمساءلة المقترح على أن يتم اختيار المراجعين والمراقبين والجهاز البشري التابع للمجلس المذكور من قبل هذا المجلس مباشرة وضمن معايير وأسس علمية شفافة حيث يتم اختيارهم خارج القيد الطائفي والتدخلات السياسية.



الجلسة الأولى: خليل زيدان، أنطوان واكيم، النقيب عبود، عباس الرضي، نعمت حنتس



الجلسة الافتتاحية: أمير غندر، غونزالو راموس، النقيب عبود، أنطوان واكيم، جوزيف الفضل



الجلسة الثالثة: جورج علام، أندريه رحيم، النقيب عبود، ناجي فياض، هند السريع، زاهر عبد الله



الجلسة الثانية: لطفي شحادة، جايمس سيلف، النقيب عبود، حاتم القواسمي، داوود صبح



الجلسة الخامسة: بول شكر الله، راني صادر، النقيب عبود، ندى معلوف



الجلسة الرابعة: محمد يحي عبد الكريم، محمد غادر، الان بيفاني، النقيب عبود، النائب كتعان

البيان الختامي والتوصيات

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تمام سلام عقدت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين، مؤتمرها الدولي العشرين، خلال يومي 25 و 26 تشرين الثاني 2015 تحت عنوان:

جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد

شارك في المؤتمر ما يفوق 600 زميل بالإضافة إلى رؤساء الهيئات المهنية والمالية والإقتصادية وبلغ عدد المحاضرين 30 محاضراً من لبنان والخارج.

تأملت أبحاث المؤتمر ومداولاته أهمية التقارير المالية وجودتها ومدى تأثيرها على تشييط الاستثمارات، وإعطاء التطمينات للمساهمين والمتعاملين، باعتبارها دعامة أساسية في تطور الاقتصاد ونموه.

كما تأملت الأبحاث الارتباط الوثيق بين جودة التقارير المالية وجودة أعمال التدقيق التي تركز على تطبيق المعايير الدولية التي يتم تحديثها وتطويرها بشكل دائم، وتتناول السياسات العامة والتنظيمية، وطرق مواجهة التحديات التي تفرضها متطلبات النمو الاقتصادي والمالي، وأساليب الحوكمة ومبادئ الشفافية.

كما ناقش موضوع الأدوات المالية والقياس والإفصاح وكذلك تقرير المدقق وفقاً للإصدارات الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية وناقش التقارير المالية والإطار التنظيمي لقطاع التأمين.

وعرض المؤتمر المتطلبات الأساسية للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام وأهمية

العدالة في التعامل والمحافظة على استمرارية المنشأة. كما ويدعون إلى تحديث القوانين اللبنانية والأنظمة المحلية بما يتلاءم مع متطلبات المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية.

رابعاً: التشديد على أهمية التقارير المالية للقطاع العام على الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS، ويرون في الوقت ذاته أن نمو الاقتصاد يركز على جودة الأداء في القطاع العام واعتماد مبدأ المساءلة.

وهنا يشددون على إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة والمساءلة ليكون هو السلطة الرقابية على كافة أعمال الوزارات والإدارات العامة على أنواعها والتأكد من امتثالها لمتطلبات القوانين المرعية الإجراء على أن يتكون هذا المجلس من رئيس الجمهورية رئيساً وعضوية كل من رئيس مجلس القضاء الأعلى ونقيب المحامين ونقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وممثل عن مجلس النواب وممثل عن الهيئات الإقتصادية.

خامساً: متابعة التواصل مع وزارة المالية على وضع خطة عمل لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS لما فيه من مصلحة وطنية وتعميم مبدأ المحاسبة والمساءلة.

تطبيقها ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي وارتباطها بمبدأ الشفافية في المالية العامة. ولم تغب عن الأبحاث في المؤتمر، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المنشآت من دور أساسي في تنمية القدرات وتحريك عجلة الاقتصاد.

وفي ختام أعمال المؤتمر صدرت عن المشاركين التوصيات التالية:

أولاً: إن جودة التقارير المالية مرتبطة بجودة أعمال التدقيق، وإن هذه تركز على استقلالية الخبير ومهنيته العالية وتعتمد مواكبة حديثة وجدية للمعايير المهنية وتطويرها. كما أنها تراعي مبدأ الاستقلالية والشفافية والشك المهني.

ثانياً: دعوة الهيئات المهنية والمعنية إلى تعميم ونشر المفاهيم الحديثة للتقارير المالية وتعزيز أدوات التدقيق، وتفعيل التكامل في التدقيق لتحقيق الرقابة النوعية الفعالة وصولاً إلى جودة عالية في التقارير المالية.

ثالثاً: أهمية جودة التقارير المالية في خدمة المستثمر والمتعامل، وخدمة الاقتصاد الوطني، والمساهمة في صون الحقوق وإقرار

سادساً: أن لكل دوره في خدمة الاقتصاد وتميمته ومن أجل تفعيل هذا الدور يدعون إلى المشاركة الفعلية بين النقابات المهنية ومؤسسات القطاع العام، لتحقيق التكامل في التشريع والتنظيم والأداء.

سابعاً: إن معايير التدقيق الجديدة والمعدّلة المتعلقة بتقرير المدقق المستقل تساعد المدقق في تحسين نطاق عمله وأدائه وإصدار تقارير أكثر شفافية وتسلب الضوء على الأمور الهامة في البيانات المالية. وشدد المؤتمر على إلزامية التواصل والتنسيق بين المدقق وإدارة المنشأة من أجل إعطاء مستخدمي البيانات المالية الثقة الكافية مع تطور المعايير المواكبة للأحداث المالية العالمية.

ثامناً: كما شدد المؤتمر على أهمية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الجديدة خاصة المتعلقة بالمؤسسات ذات المنفعة العامة

(المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين) لتزيد من الشفافية والمصدقية لكل من البيانات المالية وتقرير المدقق وتقلل المخاطر التي تهدد هذه المؤسسات.

تاسعاً: العمل على تحديث التشريعات المتعلقة بقطاع التأمين بما يتلاءم مع التطورات الدولية في مفاهيم الملاءة وكفاية رأس المال وتفعيل دورة لجنة الرقابة على هيئات الضمان.

عاشراً: وضع وتفعيل القوانين والتنظيمات التي تعزز حقوق الملكية الفكرية، وتحديد الطرق العلمية القابلة للتطبيق وتحديد قيمتها ضمن الموجودات غير المادية في البيانات المالية.

إن المشاركين في هذا المؤتمر يتوجهون بالشكر إلى دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تمام سلام لرعايته المؤتمر وحضوره ممثلاً بسعادة

مدير عام وزارة العدل القاضي ميسم النويري والتي نخصها بالشكر لدعمها المتواصل.

وكذلك يتوجهون بالشكر إلى كل من:

- أصحاب المعالي والسعادة ممثلي الهيئات الرسمية والدبلوماسية والعسكرية والأمنية والنقابية والاقتصادية والاجتماعية لحضورهم ومساهماتهم في إنجاح هذا المؤتمر.
- وإلى رؤساء الجلسات والمحاضرين، والزلاء الذين قدموا مداخلات وطرحوا رؤيائهم، لجهودهم وسعة علمهم وثقافتهم وخبراتهم، وقد أغنوا بها الدراسات والأبحاث والمواضيع التي تناولها المؤتمر. وفي الختام نتوجه بالشكر إلى نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان نقياً ومجلساً وفريق عمل متكامل لجهودهم ومثابرتهم وحسن تنظيمهم شكلاً ومضموناً لإنجاح هذا المؤتمر.



Opening remarks

Amir Ghandar

Senior Policy Advisor, International Federation of Accountants (IFAC)*:

Firstly thank you for your enormous hospitality, the LACPA staff have really done a wonderful job. It's a great honor to be here, personally, and on behalf of IFAC.

LACPA has been an important member, a treasured member, of IFAC and the international accounting profession for many years, not just for the effective work and vision being brought into the Lebanese profession, but also as a strong connection with the whole region.

The topic for the Congress - financial reporting serving the economy - could not be more relevant globally, and the excellent lineup of speakers is on par with major accounting conferences all around the world. Economically, in so many ways, we are heading into uncharted waters. This includes the extent of globalization, the impact of technology, which is transforming business and our lives in so many ways. And also the challenges of getting investment, trade, and growth back on course following

the global financial crisis.

At IFAC, we've recently undertaken a study on the global accounting profession, and its contribution to the global economy.

To put it simply, the profession is absolutely central to prosperity in that global economy. Where the IFAC has member organizations in over 130 countries and jurisdictions, together representing around 2.8 million accountants worldwide. In gross value added terms, the accounting profession brings to the table \$575 billion each year - that's approximately equivalent to the 27th largest country by GDP.

The wider economic benefits of course are far greater, and this is well illustrated in a strong correlation found between the number of accountants in the workforce, and higher standards of living measured by GDP per capita and human development Index.

Quality financial reporting is at the center of that picture. In an environment where decision making is challenging at best

for businesses and governments all around the world, financial reporting enables a view into increasingly intangible business and organizational models, and insights that help guide in an uncertain future.

The challenging context tests the profession, and these are challenges the profession takes on with vigor.

It is fantastic that LACPA is convening this very relevant event and the Lebanese accountants should be proud of their profession, and the excellence and vision being demonstrated by the LACPA.

Congratulations on the positive steps being taken toward adoption and implementation of international standards in many areas, and recent work on the development of a quality assurance program, and in public sector accounting.

I wish you a successful, informative, and enriching Congress.



* IFAC speech during the LACPA 20th Congress. November 2015.